# الهجرة غير الشرعية بين التهديدات المجتمعية والاستحقاقات الإنسانية: نحو مقاربة جزائرية متوازنة بين الترحيل وحماية الأمن الاجتماعي

***Irregular migration between societal threats and humanitarian imperatives: towards a balanced Algerian approach between deportation and social security***

محمد بن سعدة *
*Bensaada Mohammed*
جامعة الجزائر 03 - الجزائر-
*University of Algiers03 (Algeria)*
*bensaada.mohammed2022@gmail.com*

فلة عربي عودة
*Fella Arbi Aouda*
جامعة الجزائر 03- الجزائر-
*University of Algiers03 (Algeria)*
*Arbifella@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2025/10/13 تاريخ القبول للنشر: 2025/12/09 تاريخ النشر: 2025/12/31

**ملخص:**

يتناول هذا المقال إشكالية الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور مزدوج يجمع بين التهديدات المجتمعية والاستحقاقات الإنسانية، في ظل تحديات الترحيل وحماية الأمن الاجتماعي. يناقش التوتر القائم بين ضرورة الحفاظ على استقرار سوق العمل والحد من البطالة، وبين الالتزامات الأخلاقية والإنسانية تجاه المهاجرين. ويطرح تساؤلاً حول إمكانية تبني سياسة جزائرية متوازنة تسمح بالتعامل مع المهاجرين وفق منطق المصلحة الوطنية دون الإخلال بالحقوق الأساسية. كما يستعرض المقال أثر الهجرة غير الشرعية على الاحتقان المجتمعي، ويقترح آليات عملية لتفادي الصراع بين السكان المحليين الجزائريين والمهاجرين، من خلال تنظيم الإقامة، وضبط سوق العمل، وتعزيز دور المجتمع المدني في صياغة حلول تعاونية مستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية، النزوح القسري، الترحيل، البطالة، الأمن المجتمعي.

***Abstract***

*This study explores the complex dynamics of irregular migration in Algeria, balancing societal threats with humanitarian imperatives. It examines the tension between forced deportation and temporary residence policies, highlighting the dual perception of migrants as both economic contributors and competitors in the labor market. The paper argues that irregular migration may exacerbate unemployment and social unrest, potentially leading to conflict between migrants and host communities. It*

*المؤلف المراسل

*calls for a balanced national strategy that respects human dignity while safeguarding social stability. By regulating access to employment and aligning migration policies with national interests, Algeria can avoid societal fragmentation and ensure long-term security. The study draws on comparative models and proposes practical mechanisms tailored to the Algerian context.*

***key words**: Irregular migration, forced displacement, deportation, unemployment, social security.*

**مقدّمة:**

شهدت الهجرة عبر التاريخ تحولات جوهرية في دلالاتها وممارساتها؛ فقد كانت في بداياتها ظاهرة طبيعية مرتبطة بالسعي نحو الرزق أو الهروب من الحروب والكوارث، وغالباً ما كانت تتم في إطار شرعي ومنظم. غير أن التحولات السياسية، وتفاقم الفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب، أدّت إلى تصاعد موجات الهجرة غير الشرعية، خاصة من دول الجنوب نحو أوروبا وشمال إفريقيا، ومنها الجزائر.

في هذا السياق، تشكّلت في المخيال الجمعي للمهاجرين من الجنوب صورة مثالية عن "الشمال الحالم"، باعتباره فضاءً للحرية والفرص والكرامة، ما دفعهم إلى المجازفة بحياتهم لعبور الحدود، ولو بطرق غير قانونية.

في المقابل، تشكّل في مخيال دول الشمال، بما فيها الجزائر كدولة عبور واستقرار، تصورٌ مقلق عن المهاجرين، باعتبارهم مصدر تهديد للأمن المجتمعي، ومنافسين في سوق العمل، بل أحياناً كعبء ثقافي وسكاني. هذا التباين في التصورات والمخيالات بين الطرفين أنتج توتراً متصاعداً، قد يتحول إلى صدامات اجتماعية، خاصة في ظل غياب سياسات إدماج واضحة، وتنامي البطالة، وتراجع الخدمات العمومية.

فالمهاجر الذي يرى نفسه ضحية، والمواطن الذي يشعر بالتهديد، كلاهما سيتحرك وفق مخيال مشحون بالعاطفة والقلق، ما يجعل من الهجرة غير الشرعية ليس فقط قضية قانونية، بل أزمة مجتمعية عميقة تتطلب معالجة شاملة ومتوازنة.

وعليه سوف تُعالج هذه الدراسة إشكالية الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور مركّب يجمع بين التهديدات المجتمعية والاستحقاقات الإنسانية، في ظل تزايد الضغوط الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تدفق المهاجرين غير النظاميين. وتطرح الورقة تساؤلاً مركزياً حول إمكانية صياغة سياسة وطنية متوازنة تجمع بين الترحيل المنهجي وحماية الأمن

الاجتماعي، دون الإخلال بالكرامة الإنسانية أو إثارة الاحتقان الشعبي ويتمثل هذا الحقل الاستفهامي في ما يلي:

كيف يمكن للجزائر أن تصوغ سياسة وطنية متوازنة تجاه الهجرة غير الشرعية، تضمن من جهة حماية الأمن الاجتماعي عبر الترحيل المنهجي، ومن جهة أخرى احترام الكرامة الإنسانية وتفادي إثارة الاحتقان الشعبي، في ظل تعقّد المخيالات المتبادلة بين المهاجرين والمجتمع المضيف وتزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية يساهم في تقلص فرص العمل وارتفاع البطالة في الدولة المضيفة، مما يؤدي حتما إلى توتر اجتماعي متنامٍ. وعليه تقوم هذه الفرضية على منطق اقتصادي-اجتماعي يرتبط بتوازن سوق العمل واستقرار المجتمع. فكلما ارتفعت نسبة الهجرة غير الشرعية، زادت المنافسة على فرص العمل، خصوصاً في القطاعات غير المنظمة التي تستقطب اليد العاملة غير الموثقة.

بدليل أن المهاجرين غالباً ما يقبلون بأجور منخفضة وظروف عمل هشة، مما يدفع أرباب العمل إلى تفضيلهم على المواطنين، وهو ما يؤدي إلى إقصاء تدريجي للعمال المحليين، خاصة الفئات الهشة ذات التأهيل المحدود. هذا الإقصاء لا يُترجم فقط في ارتفاع معدلات البطالة، بل يتفاقم ليأخذ طابعاً اجتماعياً، حيث يشعر المواطنون بأنهم مستهدفون في قوتهم اليومي، ما يخلق حالة من الاحتقان والرفض تجاه المهاجرين.

ثم مع مرور الوقت، سيتحول هذا الاحتقان إلى توتر مجتمعي قد يأخذ أشكالاً متعددة: من خطاب الكراهية إلى العنف الرمزي أو حتى الجسدي، خاصة في ظل غياب سياسات إدماج واضحة أو آليات لضبط سوق العمل. كما أن هذا الوضع سيُغذي المخيال السلبي تجاه المهاجر، الذي يُنظر إليه لا كفرد في حاجة إلى حماية، بل كعنصر مهدد للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي، فإن استمرار هذا الخلل دون تدخل مؤسسي يعمّق هشاشة النسيج المجتمعي، ويُضعف من قدرة الدولة على احتواء التوترات، مما يجعل من الهجرة غير الشرعية عاملاً بنيوياً في إنتاج الأزمات الاجتماعية، لا مجرد ظاهرة عابرة.

ستهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية القائلة بأن ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية يؤدي إلى تقلص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، مما يفضي إلى توتر اجتماعي متنامٍ. وسيتم التحقق من مدى صدق هذه الفرضية من خلال تحليل بيانات سوق العمل، واستعراض السياسات الجزائرية الراهنة، ومقارنة ذلك بتجارب دولية مماثلة. كما ستُعتمد أدوات تحليل نوعية

وكمية لتفكيك العلاقة بين وجود المهاجرين غير النظاميين ومستوى الاحتقان المجتمعي. ويُنتظر أن تسهم نتائج الدراسة في تقديم مؤشرات دقيقة حول مدى تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الاجتماعي.

وستسعى هذه الدراسة، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات المطروحة، إلى تحقيق أهداف إضافية أساسية هي: أولاً، تفكيك المخيال الجماعي المرتبط بالهجرة غير الشرعية، سواء من جهة المهاجرين أو من جهة المجتمع المضيف، لفهم كيف تؤثر التصورات المسبقة في صياغة السياسات العامة وفي إنتاج التوترات المجتمعية. ثانياً، إبراز دور الإعلام والخطاب السياسي في تشكيل الرأي العام حول الهجرة، وتحليل مدى تأثيره في تعزيز أو تهدئة الاحتقان الاجتماعي. ثالثا، تقديم رؤية عملية تستلهم من التجارب الدولية وتراعي الخصوصية الجزائرية، عبر اقتراح آليات تنظيمية تضمن ضبط سوق العمل، وتحديد مدة الإقامة المؤقتة وفقاً للمصلحة الوطنية، وتعزيز دور المجتمع المدني في صياغة حلول مشتركة مستدامة تحفظ الأمن المجتمعي وتراعي البعد الإنساني. ومن خلال ذلك، تأمل الدراسة في تقديم أدوات تحليلية تساعد صناع القرار على بناء خطاب عقلاني ومتوازن، يراعي المصلحة الوطنية دون الانزلاق نحو التهويل أو التهميش.

ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل السياسات الجزائرية الراهنة، ومقارنة نماذج دولية ناجحة، واستقراء العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والبطالة والصراع المجتمعي.

ولقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث مترابطة تعكس تعقيدات الظاهرة المدروسة وسياقاتها المتعددة. يتناول المبحث الأول ديناميكيات الهجرة غير الشرعية والنزوح الجبري في شمال إفريقيا والساحل، من خلال تحليل الأسباب البنيوية والدوافع الاجتماعية. أما المبحث الثاني، فيركز على العلاقة بين سوق العمل، البطالة، والأمن المجتمعي في الجزائر، مستندًا إلى بيانات ميدانية وتفسيرات اقتصادية واجتماعية. ويعالج المبحث الثالث دور السياسات التربوية في تشكيل الهوية الوطنية، عبر المدرسة كفضاء لإعادة إنتاج القيم والانتماء. تهدف هذه المباحث مجتمعة إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة تساعد في فهم التحديات وصياغة سياسات أكثر توازنًا.

## المبحث الأول:

## تحليل ديناميكيات الهجرة غير الشرعية والنزوح الجبري في شمال إفريقيا والساحل: الأسباب البنيوية والدوافع الاجتماعية.

في ظل التحولات السياسية والاقتصادية السريعة التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا والساحل، برزت الهجرة غير الشرعية والنزوح الجبري كظاهرتين مركبتين تعكسان اختلالا بنيوياً عميقاً وتفاعلات اجتماعية متشابكة. لم تعد هذه الظواهر مجرد حركات سكانية عابرة، بل أصبحت مؤشرات دالة على أزمات هيكلية تمسّ التنمية، والاستقرار، والعدالة الاجتماعية. ويكتسب هذا المحور أهميته من كونه يتناول جذور الظاهرة لا مظاهرها فقط، عبر تحليل الأسباب البنيوية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم، والدوافع الاجتماعية التي تُعيد تشكيل تصوراتهم حول المستقبل والانتماء.

كما يسعى إلى فهم السياقات الإقليمية التي تهيكل هذه الحركات، من خلال رصد ديناميكيات العبور، وتداخل السياسات المحلية والدولية. إن هذا التمهيد يفتح المجال لتحليل معمق يستند إلى الأدبيات العلمية، والمقاربات النقدية، والمصادر عالية الثقة، بهدف بناء تصور شامل يساعد على صياغة سياسات واقعية وإنسانية.

## المطلب الأول : الإطار البنيوي للهجرة غير الشرعية

### الفرع الأول : الأزمات الاقتصادية البنيوية

تُعدّ هشاشة البنية الاقتصادية في دول الساحل وشمال إفريقيا من أبرز المحركات البنيوية للهجرة غير الشرعية، حيث تعكس هذه الهشاشة عجزًا هيكليًا في توفير فرص العمل، وتوزيع الثروات بشكل عادل، وضمان الحد الأدنى من الخدمات الأساسية. فالشباب في هذه المناطق غالبًا ما يجدون أنفسهم أمام واقع اقتصادي مسدود، تتراجع فيه فرص التمكين الاجتماعي، ويغيب فيه الأفق التنموي، مما يدفعهم إلى اعتبار الهجرة خيارًا لا مفر منه.

كما أن التفاوت بين الجهات والمناطق الحضرية والريفية، وتهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة، يُسهم في تعزيز الشعور بالإقصاء، ويغذي الرغبة في البحث عن بدائل خارج الحدود. وتُفاقم هذه الوضعية الاقتصادية الصعبة عوامل أخرى مثل الديون الخارجية، وتراجع الاستثمار، وضعف الحوكمة، مما يجعل البيئة المحلية طاردة وغير جاذبة للاستقرار. في هذا السياق، تصبح الهجرة غير النظامية تعبيرًا عن أزمة بنيوية عميقة، تتطلب معالجة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية إلى إصلاحات اقتصادية وتنموية جذرية.

فبحسب جيهان عبد السلام عباس، فإن "ضعف فرص العمل، وتدهور الخدمات الأساسية، وتفاقم الفقر، كلها عوامل بنيوية تُنتج رغبة جماعية في الهروب من الواقع المحلي"[1]

يشكّل طرح جيهان عبد السلام عباس مدخلًا تحليليًا مهمًا لفهم البنية الطاردة للهجرة غير الشرعية في دول الساحل وشمال إفريقيا، حيث يُبرز كيف تتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتُنتج حالة جماعية من النفور من الواقع المحلي. في سياق دراستنا، ويُمكن توظيف هذا الطرح لتأكيد أن الهجرة ليست مجرد خيار فردي، بل استجابة جماعية لأزمة بنيوية مستمرة. كما يساعدنا في تعزيز التحليل من خلال ربط هذه العوامل بمؤشرات التنمية المتراجعة، وتفسير كيف تؤدي هشاشة الخدمات الأساسية إلى تآكل الثقة في الدولة. وعليه فإن هذا الاقتباس يفتح المجال لتوسيع النقاش حول مسؤولية السياسات العامة في إنتاج أو احتواء هذه الرغبة الجماعية في الهجرة،

كما تؤكد أسماء حسن أن "الحرمان الاقتصادي، وسوء توزيع الثروات، هو الذي يدفع الشباب، حتى من حملة الشهادات العليا، إلى البحث عن بدائل خارجية".[2]

يُظهر قول أسماء حسن أن الهجرة غير الشرعية ليست حكرًا على الفئات المهمشة اقتصاديًا فقط، بل تمتد لتشمل حتى النخب التعليمية التي يُفترض أن تكون أكثر قدرة على الاندماج محليًا .وهذا يفتح باب المجادلة حول فشل السياسات الاقتصادية في تحويل رأس المال البشري إلى قوة إنتاجية داخلية .فحين يُدفع أصحاب الشهادات العليا إلى الهجرة، فإن ذلك يُعد مؤشرًا على خلل عميق في توزيع الفرص والثروات، لا مجرد نقص في الموارد .

وبالتالي فإن هذا الطرح يعزز تحليلنا بأن الهجرة ليست مجرد رد فعل على الفقر، بل على غياب العدالة الاقتصادية والاعتراف بالكفاءة، ما جعلها ظاهرة بنيوية تتطلب إصلاحًا جذريًا.

كذلك يثار تساؤل جوهري حول مدى هشاشة الدول الطاردة التي عجزت عن استثمار كفاءاتها البشرية في بناء اقتصادها الوطني، فبدلاً من تحويلها إلى قوة إنتاجية، دفعتها إلى الهجرة بحثًا عن الاعتراف والفرص .كيف لدولة أن تتحدث عن التنمية وهي تُفرّط في نخبتها العلمية والمهنية؟ هؤلاء الكفاءات، الذين كان يمكن أن يكونوا رافعة اقتصادية واجتماعية، باتوا اليوم مشردين في عواصم الشمال، يعملون في وظائف دون مستوى تأهيلهم أو يعيشون في ظروف غير إنسانية .هذا النزيف البشري لا يُعد خسارة فردية فحسب، بل مؤشرًا على فشل بنيوي في السياسات التنموية، يستدعي مراجعة عميقة لمسار الدولة في علاقتها بمواطنيها.

**الفرع الثاني: الهشاشة السياسية والأمنية**

لقد ارتبط النزوح الجبري ارتباطًا عضويًا بانهيار المنظومات السياسية والأمنية في كثير من الدول الإفريقية، حيث أصبحت الدولة عاجزة عن حماية مواطنيها وضمان استقرارهم. وفي حالات مثل ليبيا ومالي، أدى تفكك المؤسسات الأمنية إلى فراغ سلطوي استغلته الجماعات المسلحة، ما ضاعف من حالة عدم الأمان ودفع السكان إلى الهروب من مناطق النزاع. هذه الهشاشة لم تقتصر على غياب الأمن المادي، بل شملت أيضًا ضعف الثقة في الدولة، وانهيار العقد الاجتماعي الذي يربط المواطن بالمؤسسات الرسمية.

ويُعد العقد الاجتماعي في السياق الإفريقي ركيزة أساسية لضمان التماسك الوطني والاستقرار السياسي، حيث يُفترض أن يربط بين الدولة والمواطن عبر منظومة من الحقوق والواجبات المتبادلة. غير أن هذا العقد غالبًا ما تعرض للانهيار نتيجة تفشي الفساد، وتهميش الفئات الشبابية، وغياب العدالة الاجتماعية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المؤسسات الرسمية. وعليه فإن هذا الانهيار هو الذي أسهم مباشرة في دفع الأفراد نحو الهجرة أو النزوح، بحثًا عن فضاء أكثر عدالة وكرامة. لأن الدولة التي فشلت في الوفاء بوعودها قد أصبحت دولة طاردة بإمتياز، لا حاضنة، لكفاءاتها ومواطنيها.

ولقد أشار بيير بورديو إلى هذا، قائلا: "إن عدم المساواة الرمزية تُنتج أشكالًا من العنف الخفي تدفع المقصيين اجتماعيا إلى الانسحاب من المجال العام".[3]

مثلا في ليبيا، منذ سقوط النظام السابق، باتت البلاد تعيش حالة من الانقسام السياسي والصراع المسلح، ما جعل حياة المدنيين عرضة للخطر، وأدى إلى موجات نزوح داخلية وخارجية. أما في مالي، فقد ساهم تمدد الجماعات الإرهابية في الشمال، وضعف سيطرة الدولة المركزية، في تهجير آلاف السكان، خاصة من المناطق الحدودية. هذه الأوضاع عكست هشاشة الدولة في أداء وظائفها الأساسية، وأظهرت كيف أن غياب الاستقرار السياسي والأمني هو الذي يشكل تلك البيئة الطاردة، التي تُغذي النزوح الجبري وتُعمّق الأزمات الإنسانية.

ولقد أشار محمد عصام لعروسي في هذا السياق بالذات إلى أن "توالي الأزمات السياسية وتصاعد العنف المسلح في المنطقة هو الذي ساهم في تحويل الهجرة إلى خيار اضطراري، لا مجرد رغبة في تحسين الوضع المعيشي"[4]

**المطلب الثاني: الدوافع الاجتماعية والثقافية**

**الفرع الأول: التطلعات الفردية والجماعية**

في ضوء الرؤية الفلسفية التي ترى الإنسان ككائن يتطلع بطبيعته إلى الكرامة والمعنى، فإن التطلعات الفردية والجماعية نحو الهجرة لا تُعد جرمًا، بل تعبيرًا عن فشل الدولة الإفريقية في أداء مهمتها التاريخية في توفير شروط الحياة الكريمة. فلو أن حكومات الأفارقة أدّت دورها كما ينبغي، لما اضطر المواطن إلى مغادرة وطنه بحثًا عن الأجور العادلة أو عن الحد الأدنى من الاحترام الإنساني.

إن ضعف الانتماء ليس وليد نزعة فردية، بل نتيجة مباشرة لانهيار منظومة العدالة الاجتماعية، وغياب السياسات التي تُنصف الإنسان وتُعزز شعوره بالانتماء. فالمواطن لا يهاجر لأنه لا يحب وطنه، بل لأنه لم يجد فيه ما يستحق الحب. إن التطلعات الجماعية نحو الهجرة هي مرآة تعكس هشاشة الدولة، لا خيانة المواطن. ومن هنا، فإن المسؤولية الأخلاقية والسياسية تقع على عاتق الأنظمة التي فشلت في بناء وطن يُحتضن فيه الإنسان، لا يُطرد منه.

ويرى الباحثون في مركز فاروس أن "الهجرة غير النظامية أصبحت تمثل أفقًا للخلاص، خاصة في ظل انسداد الأفق التنموي، وتراجع الثقة في المؤسسات المحلية"[5]

لقد تقاطع طرح مركز فاروس مع الرؤية الفلسفية التي تناولت التطلعات الفردية والجماعية بوصفها استجابة وجودية لفشل الدولة في أداء دورها التاريخي. فحينما تصبح المؤسسات عاجزة عن توفير شروط الحياة الكريمة، فمن الضروري أن يتحول "أفق الخلاص" الذي تحدّث عنه الباحثون إلى ضرورة وجودية، لا خيارًا ترفيًّا.

بدليل أن الهجرة غير النظامية، في هذا السياق، ليست فعلًا متهورًا أو خيانة للوطن، بل تعبيرًا عن انسداد الأفق التنموي الذي يُفقد المواطن شعوره بالانتماء، ويُضعف ثقته في الدولة كمصدر للكرامة والعدالة. إن هذا الربط يُظهر كيف أن غياب السياسات الرشيدة يُنتج واقعًا طاردًا، يدفع الأفراد إلى البحث عن فضاء بديل يحقق لهم ما عجزت أوطانهم عن توفيره. فالمأمول من الدولة ليس فقط البقاء، بل القدرة على منح معنى للبقاء.

ويضيف تقرير مركز شاف أن "الوعي الجمعي لدى الشباب الأفريقي بات يرى في الهجرة وسيلة لتحقيق الذات، لا مجرد هروب من الفقر"[6]

بمعنى أن الهجرة لم تعد تُختزل في كونها رد فعل على الفقر، بل أصبحت فعلًا وجوديًا يسعى من خلاله الشباب الأفريقي إلى إثبات الذات وتحقيق الطموحات التي خنقتها السياسات المحلية العاجزة .إنها تعبير عن رغبة في تجاوز الإقصاء والركود، وعن بحثٍ حيويٍّ عن فضاء فيه

اعتراف بالقدرات الفردية .فحين تفشل الدولة في منح مواطنيها معنى للانتماء، تتحول الهجرة إلى مشروع حياة، لا مجرد نجاة.

**الفرع الثاني: تأثير شبكات التواصل والرمزية الثقافية**

لقد أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي والرمزية الثقافية في تشكيل صورة مركبة للفردوس الأوروبي، غذّتها مشاهد الرفاهية والحرية والنجاح، فتحول إلى حلم جماعي لدى المقهورين في إفريقيا. هذا الحلم، وإن كان مشحونًا بالوهم، أصبح دافعًا قويًا للهجرة، حيث تحرك الشباب الإفريقي من أقاليم إفريقية مختلفة سواء من دول الساحل الإفريقي أو من دول جنوب الصحراء الإفريقية. ثم عبر ذلك الشباب المقهور الصحاري القاحلة والحدود الملغّمة بإرادة لا تلين، كأنهم يفتّتون الصخور بأيديهم العارية. غير أن هذا الاندفاع اصطدم في آخر المطاف بجدار أوروبا القلعة، حيث مورست كل سياسات الردع والصدّ، فتحولت الرحلة الشاقة بعد ذلك من حلم خلاص إلى كابوس وجودي.

وعليه فإن تلك الرمزية الثقافية التي روّجت للفردوس لم تُقابلها سياسات احتواء إنسانية، بل قابلتها استراتيجيات أمنية أعادت إنتاج القهر. وكما قال بول ريكور: "الخيال ليس هروبًا من الواقع، بل وسيلة لفهمه وتجاوزه لكن حين يُخنق الخيال بالحدود، يتحول إلى مأساة."[7]

كشفت مقولة بول ريكور البعد العميق للخيال بوصفه أداة لفهم الواقع وتجاوزه، لا للهروب منه. وفي سياق الهجرة، تحول هذا الخيال إلى مشروع حياة حين عجزت الدولة عن توفير شروط الكرامة. غير أن اصطدامه بجدران السياسات الأوروبية الردعية هو الذي حوّله من أفق للتحرر إلى مأساة وجودية. فحين يُخنق الخيال بالحدود، يُخنق معه الأمل والكرامة. وهكذا، أعادت أوروبا إنتاج القهر بدل احتواء الحلم.

كذلك أشارت دراسات أخرى عديدة منشورة في المجلات العلمية الجزائرية إلى أن "الصور المثالية عن أوروبا، المنتشرة عبر وسائل التواصل، هي التي خلقت دافعًا نفسيًا قويًا للهجرة، حتى في ظل غياب المبررات الاقتصادية المباشرة"[8]

ولقد أكد الباحث عبد القادر بن عمار أن "الرمزية الثقافية للهجرة، بوصفها انتقالًا نحو الحداثة، تُغذي النزعة الفردية للهروب من التهميش"[9]

وتُختتم هذه القراءة بالتأكيد على أن الرمزية الثقافية للهجرة، كما عبّر عنها عبد القادر بن عمار، لا تنفصل عن السياق النفسي والاجتماعي الذي يدفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم. لأن الهجرة تُصبح في المخيال الجماعي فعلًا تحرريًا من التهميش، ووسيلة للانخراط في الحداثة المنشودة.

إنها ليست مجرد حركة جغرافية، بل تعبير عن نزعة فردية تسعى إلى الاعتراف والكرامة في فضاء بديل. ومن هنا، تتحول الرمزية إلى دافع وجودي يُعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة.

أي أن الهجرة، في بعدها الرمزي، باتت تتجاوز مفهوم الانتقال المكاني لتُجسد فعلًا وجوديًا يعكس رغبة الفرد في إعادة تعريف ذاته خارج منظومة التهميش الاجتماعي. فهي بحث عن فضاء يُتيح الاعتراف بالقدرات والكرامة الإنسانية، بعيدًا عن القيود البنيوية التي تُقصي وتُهمّش. بدليل أن هذا الفضاء البديل أصبح بمثابة وعد بالتحقق الشخصي والانخراط في الحداثة، حيث يُعاد تشكيل الهوية من خلال التجربة الجديدة. ومن هذا المنظور، تحولت الهجرة إلى مقاومة صامتة ضد الإقصاء، وإلى مشروع فردي للتحرر من واقع غير منصف.

## المطلب الثالث: البنية الإقليمية للهجرة في الساحل وشمال إفريقيا

### الفرع الأول: دول العبور والتحولات السياسية

مثل انسحاب النيجر من الاتفاقيات الأوروبية للهجرة تحولًا فلسفيًا وسياسيًا عميقًا في تموضع الدولة الإفريقية داخل منظومة الهيمنة الدولية. فالدولة التي كانت تُوظَّف وظيفيًا لحماية أمن أوروبا عبر قمع حرية التنقل لشعوبها، بدأت تعيد تعريف علاقتها بمواطنيها، متجاوزة منطق "الحدود كجدار صد" إلى تصور أكثر إنسانيًا للسيادة. هذا القرار فكك نموذج الدولة التابعة التي تُقايض كرامة شعوبها بمساعدات أمنية، وأعاد الاعتبار لفكرة التضامن الوطني في مواجهة التهميش السياسي.

إن ما فعلته النيجر وكقراءة فلسفية في فعلها، يتبين بأنه فعل يصنف ضمن الأفعال السيادية، كنونه رفضٌ صريح لأداء دور الحارس الحدودي الذي يُؤسر الإنسان في جغرافيا القهر، وسياسيًا، هو إعلان عن بداية تشكل إرادة إفريقية مستقلة تُعيد رسم خرائط الهجرة من منظور العدالة لا المصلحة الأوروبية. لهذا تحولت دول مثل النيجر وليبيا إلى نقاط عبور رئيسية، بفعل موقعها الجغرافي وتراخي الرقابة الحدودية.

وقد أشار تقرير مركز فاروس إلى أن "إلغاء قانون تجريم نقل المهاجرين في النيجر ساهم في فتح مسارات جديدة للهجرة غير النظامية[10].

يشير هذا القرار إلى تحول جوهري في سياسة النيجر تجاه الهجرة، حيث لم تعد الدولة تُمارس دور الحارس الحدودي بالوكالة لصالح أوروبا. وبناء على سياسات النيجر الجديدة وعلاقاتها مع الدول الأوروبية فتحت مسارات جديدة للهجرة. وهذا لا يعني فقط زيادة في حركة الهجرة، بل عكس أيضًا تفككًا تدريجيًا في منظومة الردع القانوني التي كانت تُقيد حرية التنقل. ومن منظور

سوسيولوجي، أعاد هذا الإلغاء الاعتبار للفاعلين المحليين الذين كانوا يُجرَّمون سابقًا رغم دورهم الحيوي في شبكات العبور. كما يُبرز التوتر بين السياسات الأوروبية الرامية إلى الاحتواء، وبين الديناميكيات المحلية التي سعت إلى استعادة السيادة على القرار.

**الفرع الثاني: التفاعل بين السياسات الأوروبية والدول الإفريقية**

في ظل تصاعد التيارات اليمينية في أوروبا، تحولت الهجرة غير النظامية إلى ملف أمني بامتياز، تُدار فيه حياة البشر بمنطق الردع والاحتواء بدلًا من التضامن والعدالة. ولقد رأى عصام لعروسي أن هذا التشديد الأوروبي لم يُعقّد فقط الوضع الإنساني للمهاجرين، بل زاد من الضغط على دول العبور التي مازالت تعاني أصلًا من هشاشة اقتصادية وسياسية.

في المقابل، بدأت بعض الدول الإفريقية، رغم ضعفها البنيوي، ترفض لعب دور "الشرطي الحدودي" الذي يقهر شعوبه مقابل فتات المساعدات. فتم فتح الحدود، لكن لم يكن فعلًا فوضويًا، بل هو تعبير عن رفض للخضوع لإرادة خارجية تُعيد إنتاج القهر باسم الأمن.

ولوحظ على إثر ذلك أن أوروبا، في ردها، لم تتجه نحو معالجة الأسباب البنيوية للهجرة، بل سارعت نحو بناء "درع جغرافي" يُحاصر الإنسان في صحراء اليأس. وهكذا، أعادت أوروبا صياغة العلاقة بين الشمال والجنوب، ليس على أساس الشراكة، بل عبر هندسة جديدة للقهر المُقنن.

وأكد عصام لعروسي في نفس السياق أن "تشديد السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير النظامية، خاصة بعد صعود التيارات اليمينية، أدى إلى تعقيد الوضع الإنساني للمهاجرين، وزيادة الضغط على دول العبور"[11]

لقد اتضح من خلال ما سبق أن الهجرة غير النظامية في السياق الجزائري ليست مجرد ظاهرة عابرة، بل هي انعكاس حقيقي لتفاعلات مركبة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإبراز لمدى هشاشة السياسات العمومية في الاستجابة لتحديات العبور والاندماج.

كما أن تشديد السياسات الأوروبية، خاصة في ظل صعود التيارات اليمينية، هو الآخر ساهم كثيرا في تعميق وتعقيد الوضع الإنساني للمهاجرين وزاد من الضغط على دول العبور، ومنها الجزائر، التي وجدت نفسها بين مطرقة الالتزامات الدولية وسندان التحديات الداخلية. وفي ظل هذا التعقيد، ظهرت ضرورة الانتقال إلى تحليل أعمق للعوامل البنيوية التي تغذي هذه الظواهر، وعلى رأسها العلاقة بين سوق العمل، البطالة، والأمن المجتمعي. إذ أن فهم هذه العلاقة لا يقتصر

على رصد المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل يتطلب تفسيرًا للتفاعلات الاجتماعية التي تنشأ عن اضطرابات التشغيل، وتداعياتها على الاستقرار المجتمعي. من هنا، ينطلق المحور الثاني لدراسة هذه العلاقة في السياق الجزائري، من خلال تحليل البيانات المتاحة واستقراء الديناميكيات التي تربط بين التشغيل، التهميش، والانحرافات الأمنية.

## المبحث الثاني:

## الهجرة غير الشرعية الإقليمية وأثرها الضاغط على سوق العمل والتماسك الاجتماعي في ظل تفاقم البطالة: قراءة في التداعيات الاجتماعية والأمنية

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، برزت قضية البطالة كأحد أبرز التحديات البنيوية التي أثرت بشكل مباشر على الاستقرار المجتمعي .فالتشغيل لم يعد مجرد مؤشر اقتصادي، بل أصبح عاملًا حاسمًا في بناء الأمن المجتمعي، وتحديد ملامح التماسك الاجتماعي والاندماج الوطني. وعليه فإن اضطرابات سوق العمل، وتزايد معدلات البطالة، خاصة في أوساط الشباب وحاملي الشهادات، لم ينتج فقط أزمات اقتصادية، بل أفرز أيضًا مظاهر التهميش، والانحراف، مما حول العلاقة بين التشغيل والأمن المجتمعي إلى علاقة عضوية تستحق الدراسة المعمقة.

في هذا السياق، لم تقتصر الدراسة على العلاقة الداخلية بين البطالة وسوق العمل في الجزائر، بل تجاوزتها إلى تحليل أثر الهجرة غير الشرعية الإقليمية باعتبارها عاملًا خارجيًا ضاغطًا قد ضاعف من هشاشة التشغيل المحلي.

فمع تحوّل الجزائر إلى دولة عبور واستقرار نسبي للمهاجرين القادمين من دول الساحل، باتت سوق العمل الجزائرية تواجه عبئًا إضافيًا تمثل في المنافسة غير المنظمة على فرص العمل، خاصة في القطاعات غير الرسمية.

هذا التداخل هو الذي أنتج توترات اجتماعية، وأضعف من قدرة الدولة على تحقيق التماسك المجتمعي، بدليل أن المواطن الجزائري، خصوصا في المناطق الحدودية والمقصية، بات يشعر بأن أمنه الاقتصادي مهدد. ومن هنا، ستسعى الدراسة من خلال المبحث الثاني إلى تفكيك هذه التفاعلات، وبيان كيف أن الهجرة الإقليمية غير الشرعية، في ظل غياب سياسات احتواء فعالة، قد أعادت إنتاج الهشاشة وعمقت الفجوة بين الفئات الاجتماعية، فأي مستقبل إذا للأمن المجتمعي الجزائري في ظل متغيرات البطالة والهجرة غير الشرعية؟

### المطلب الأول: ضغط الهجرة غير الشرعية على سوق العمل المحلي وعلى المجتمع الجزائري

**الفرع الأول: هل الهجرة غير الشرعية أدت إلى تعزيز أو هشاشة سوق التشغيل في الجزائر؟**

أظهرت الدراسات الميدانية أن تدفق المهاجرين غير النظاميين من دول الساحل الإفريقي نحو الجزائر، خاصة في الجنوب، أدى إلى توسّع سوق العمل غير الرسمي، حيث تم استيعاب هؤلاء المهاجرين في أنشطة البناء، الفلاحة، والخدمات دون رقابة قانونية أو حماية اجتماعية. وقد أشار دواجي وسنوسي إلى أن "العمالة غير النظامية الوافدة فاقمت من هشاشة التشغيل المحلي، وأضعفت من قدرة الشباب الجزائري على الولوج إلى فرص العمل اللائق".[12]

هذا الكلام يحيلنا إلى ضرورة عرض أفكار التيارات المتناقضة فيما بينها بخصوص عمالة الأفارقة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على سوق العمل أو التشغيل الجزائري بحيث :

**أ- التيار المؤيد للهجرة غير الشرعية كرافعة اقتصادية:**

رأى أنصار هذا التيار أن المهاجرين غير النظاميين ساهموا في سدّ فجوة حقيقية في سوق العمل، خاصة في القطاعات التي يعزف عنها الجزائريون مثل البناء والفلاحة. فالمقاولون يجدون فيهم يدًا عاملة مرنة، لا تطالب بتأمين اجتماعي أو إقامة أو امتيازات إضافية. هذا الواقع، حسبهم، مكّن من إنجاز مشاريع بسرعة وتكلفة أقل، مما أنعش بعض الأنشطة الاقتصادية المحلية. ويُستدل على ذلك بتوسع نقاط العمل في الجنوب وارتفاع الطلب على الخدمات الحرفية التي يؤمنها المهاجرون.

**ب- التيار الرافض للهجرة غير الشرعية كتهديد للعمالة الوطنية:**

في المقابل، يُحذر الرافضون من أن هذا الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية غير النظامية قد كرس التهميش للعمال الجزائريين. فبعض أرباب العمل، ووفق هذا الرأي، تحولوا إلى "أمراء السوق السوداء"، إذ يستغلون المهاجرين بأجور زهيدة، ويتجاهلون حقوق العمال المحليين. هذا التوجه أضعف من قيمة العمل الوطني، وغذى في نفس الوقت مشاعر الإقصاء لدى الشباب، خاصة في المناطق التي بات فيها الأجنبي يحل محل ابن البلد. كما أن غياب الرقابة القانونية ضاعف من هشاشة التشغيل وأضعف من هيبة الدولة.

**ت- جدل السياسات العمومية بين الانفتاح على الظاهرة وضبطها**

يتجادل الفريقان أيضًا حول دور الدولة في تنظيم هذه الظاهرة؛ فالمؤيدون يرون أن الجزائر بحاجة إلى سياسة تشغيل مرنة تستوعب الواقع الإقليمي، بينما يطالب الرافضون بتشديد الرقابة على الحدود وسوق العمل. هذا الجدل كشف عن غياب رؤية وطنية متكاملة لإدارة الهجرة غير

النظامية، حيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع الهواجس الأمنية والاجتماعية. ويُطرح السؤال حول ما إذا كانت الدولة تُدير الظاهرة أم تكتفي بردّ الفعل أمامها.

إذا تُعدّ الهجرة غير النظامية مؤشرًا مركّبًا على انحرافات متعددة في السياسات العمومية، وخصوصا في ما يتعلق بضبط الحدود وتدبير سوق العمل. لأن غياب إستراتيجية وطنية متكاملة عكس ضعفًا في القدرة الإستباقية للدولة، وجعلها في موقع ردّ الفعل بدل الفعل. وهذا القصور هو الذي فتح المجال أمام ديناميكيات غير رسمية أثرت سلبًا على توازنات التشغيل، وضاعفت من هشاشة الفئات العاملة، خاصة في القطاعات غير المهيكلة.[13]

كما أن التداخل بين الاعتبارات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية فرض مقاربة شمولية تجاوزت الحلول التقنية الظرفية. وعليه فإن استمرار الظاهرة دون ضبط فعّال سيُضعف من سيادة الدولة على فضائها الجغرافي والاقتصادي، وسيُهدد الاستقرار المجتمعي على المدى البعيد. لذلك، فإن إعادة النظر في السياسات الحدودية والتشغيلية باتت ضرورة ملحّة ضمن رؤية وطنية متناسقة ومبنية على المعطيات الواقعية والإقليمية للتخلص من إختلال التوازن في العرض والطلب على العمل بين السكان المحليين والمهاجرين.

**ث- تداعيات الهجرة غير الشرعية على العرض والطلب على العمل في الجزائر:**

يجب أن نعي جيدا كباحثين بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تُسهم في خلق مجموعة من التداعيات السلبية على المدى البعيد رغم ظهور بعض الإيجابيات، لكن السلبيات ستظهر مع مرور الوقت. وهذه السلبيات تتمثل في:

- **فائض عرض غير منظم في سوق العمل:**

أدى تدفق العمالة غير النظامية إلى خلق فائض عرض يفوق الطلب الحقيقي، وهو ما أربك آليات التوظيف الرسمية. لأن هذا الفائض غالبًا ما يكون غير خاضع للرقابة القانونية، مما يُضعف من قدرة الدولة على تنظيم السوق. وهو يُسهم كثيرا في توسع الاقتصاد غير المهيكل، حيث تُستغل اليد العاملة دون عقود أو حماية اجتماعية. النتيجة هي تشويه في مؤشرات التشغيل الوطنية، وانخفاض في جودة فرص العمل المتاحة.

لكن يمكن الاعتراف بالنموذج المغربي وقدرته في التعامل مع الظاهرة وتنظيمها في هذا الجانب من خلال اعتماده على مقاربة قانونية وأمنية متوازنة. بحيث أن المغرب قد اعتمد القانون رقم 02.03 الذي وحّد كل مقتضيات الهجرة في نص تشريعي واحد، وجرّم الدخول والخروج غير المشروع، مع ضمانات قانونية للأجانب. كما عزز التعاون الإقليمي لمراقبة الحدود وإنقاذ المهاجرين

في البحر، ضمن مقاربة تحترم حقوق الإنسان. وإن ما يمكن استلهامه جزائريًا من هذا النموذج المغربي هو ضرورة تطوير إطار قانوني موحد للهجرة، يوازن بين الردع القانوني والاحتواء الإنساني، خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية[14].

**•انخفاض في الأجور:**

عندما يتزايد عدد الباحثين عن عمل بشكل غير منظم، تميل المؤسسات إلى استغلال هذا الوضع لتخفيض الأجور. بدليل أن العمالة غير النظامية تقبل غالبًا بأجور متدنية بسبب غياب البدائل، ما يخلق ضغطًا تنافسيًا على العمال النظاميين. هذا الانخفاض لا يعكس الإنتاجية الحقيقية، بل يُكرّس منطق الاستغلال ويُضعف من القدرة الشرائية للفئات الهشة. كما يُعيق تحقيق العدالة الاجتماعية ويُضاعف الفوارق الاقتصادية داخل المجتمع.

في هذا الإطار يمكننا أن نسوق للنموذج الرواندي وطريقة تعامله مع الهجرة، بحيث تبنت روندا سياسة إدماج الهجرة في التنمية المحلية، من خلال التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. هذا التآزر ساهم في تحويل الهجرة من عبء إلى فرصة اقتصادية . وإن ما يمكن استلهامه جزائريًا هو ضرورة إشراك البلديات والمجتمع المحلي في تصميم مشاريع تشغيلية تستوعب المهاجرين وتُقلل من هشاشة سوق العمل، بدلا من أمننة الظاهرة أو التعامل معها وفق منطق امني بحت،لأن التجارب أثبتت فشل المقاربات الأمنية، بحيث يمكن للأمننة أن تحد بشكل نسبي لكنها عجزت عن الاحتواء الكامل لها.[15]

**•تراجع شروط العمل، خاصة في المناطق الحدودية**

لقد شهدت المناطق الحدودية كثافة أكبر للهجرة غير النظامية، ما جعلها بيئة خصبة لانتهاك شروط العمل. ففي ظل ضعف الرقابة، انتشرت ممارسات التشغيل غير العادل، مثل غياب التأمين، وساعات العمل الطويلة، وظروف السلامة المتدنية. هذا التراجع لم يؤثر فقط على العمال المهاجرين، بل إمتد ليشمل السكان المحليين الذين أجبروا على القبول بشروط مماثلة. النتيجة هي هشاشة مزدوجة في البنية الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق.

مادام الأمر كذلك فلما لا يتم العمل بالنموذج الألماني في هذا الجانب؟ فألمانيا واجهت ضغط الهجرة غير الشرعية عبر آلية "تصاريح العمل المؤقتة" التي تُمنح بشروط واضحة، مما سمح بدمج جزئي للمهاجرين في سوق العمل دون الإضرار بالعمالة المحلية. وعليه فإن ما يمكن استلهامه جزائريًا هو ضرورة اعتماد تصاريح تشغيل مرنة للمهاجرين غير النظاميين في قطاعات معينة، مع مراقبة صارمة لمنع الاستغلال[16].

وفي هذا السياق، رأت بن علجية نادية في دراستها القيمة أن "غياب تنظيم دقيق لتدفقات الهجرة هو الذي سيبقى يُربك السياسات التشغيلية، وسيُضعف من فعالية برامج الإدماج المهني للشباب".[17]

**الفرع الثاني: تداعيات الهجرة غير الشرعية على تماسك النسيج الاجتماعي الجزائري**

**أ- تصاعد مشاعر التهميش والتنافس المجتمعي:**

مثّلت الهجرة غير الشرعية تحديًا اجتماعيًا متفاقمًا في الجزائر، حيث تجاوزت آثارها البعد الاقتصادي لتطال النسيج المجتمعي. فقد أدّى التدفق غير المنظم للمهاجرين، خاصة من دول الساحل الإفريقي، إلى تغيّر في التوازنات المحلية وإثارة حساسيات بين السكان الأصليين والوافدين. هذا الوضع غذّى مشاعر التهميش والتنافس على الموارد والخدمات، وأعاد إنتاج أنماط من التفرقة والاحتقان داخل الفضاء الحضري والحدودي. كما عمّق غياب آليات الإدماج الفعالة من الإرباك المجتمعي، وأضعف قدرة الدولة على احتواء التوترات.

لقد عبَّر الشباب الجزائري، في المناطق ذات الكثافة المهاجرة، عن شعورهم بالاستياء، وأنهم مهددون في أمنهم الاقتصادي والاجتماعي، مما غذى لديهم مشاعر الإقصاء والتهميش. خلصت دراسة برناوي وبلهاشمي إلى "الوجود المكثف للمهاجرين غيرالشرعيين في بعض المدن الجزائرية هو الذي أنتج التوترات الاجتماعية، وأعاد إنتاج الفوارق المجتمعية[18].

**ب- تأثيرات الهجرة غير الشرعية على التماسك المجتمعي الجزائري:**

من خلال تتبع الأدبيات التي تناولت الظاهرة بالدراسة والبحث المعمق أكدت النتائج المتوصل إليها أن هذه الظاهرة لديها القدرة الكاملة في أن تتسبب مع مرور الوقت وبعد تمكنها أن تؤدي إلى إضعاف الروابط المجتمعية، خاصة عندما يُنظر إلى المهاجرين كمنافسين على الموارد المحدودة، مما يُهدد قيم التضامن الوطني.

بمعنى أن هذه الظاهرة لن تتوقف عند حدود معينة وإنما ستتسبب في خلق التوترات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، خصوصًا إذا اعتُبر المهاجرون منافسين على فرص العمل والخدمات. وعليه فإن هذا التصوّر سيُضعف الثقة المتبادلة وسيضاعف الانقسامات بين السكان المحليين أنفسهم، لأنهم منقسمين أصلا بين تيار قابل للهجرة كون أنه مستفيد من مزاياها وبين تيار ناقم عليها كون أن هذه الظاهرة سلبته منصب عمل وحرمته من أجر مرتفع. وبناء على هذا التناقض سيتولد أيضا انقساما آخر بين التيار الرافض للهجرة ولوجود المهاجرين وبين الوافدين أنفسهم والذين يرون أنهم ضحايا لسياسات بلدانهم، وأنهم فقط مجرد لاجئين في وضعية لاجئ

وليس في وضعية طالبي عمل . في النهاية، النتيجة هي تأثر قيم التضامن الوطني وإضعاف الروابط المجتمعية الجامعة بسبب هذه الظاهرة نفسها.

ولقد أشار في هذا السياق الباحث عبد القادر خليفة إلى أن "الهجرة غير النظامية ستُعيد تشكيل الهويات المحلية، وتُحدث نوعًا من الانفصال الرمزي بين السكان الأصليين والمهاجرين"[19]

**المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر**

**الفرع الأول: تنامي الجريمة العابرة للحدود:**

رأى مراد فول أن "الهجرة غير النظامية شكلت بيئة خصبة لنشاط شبكات الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، مما يُهدد الأمن المجتمعي ويُربك أجهزة الرقابة الحدودية. كما أن ضعف التنسيق الإقليمي في إدارة الحدود هو الذي أسهم بدوره في تفشي هذه الظواهر، وأضعف من قدرة الدولة على ضبط المجال الجغرافي.[20]

بمعنى أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد حركة أفراد عبر الحدود، بل تحولت إلى مدخل استراتيجي تستغله شبكات الجريمة المنظمة لتوسيع نشاطها في الاتجار بالبشر والمخدرات، مما زاد في رفع نسب التهديدات الأمنية داخل المجتمعات .هذا الواقع بين مدى هشاشة المنظومة الحدودية، خاصة في ظل غياب التنسيق الفعّال بين الدول المجاورة، مما أضعف من قدرة الدولة على التحكم في مجالها الجغرافي وأربك واقعيا كل آليات المراقبة الأمنية. بدليل أن التعامل مع هذه الظاهرة بات يتطلب تجاوز المقاربة الأمنية الضيقة نحو تعاون إقليمي متعدد المستويات، يشمل تبادل المعلومات، وتوحيد قواعد البيانات، وتنسيق التدخلات الميدانية .وأن ضعف هذا التنسيق هو الذي تمكن من تحويل الحدود إلى مناطق رخوة، وعزز من قابلية الاختراق، مما استدعي إعادة بناء إستراتيجية وطنية تُدمج فيها الأبعاد الأمنية والدبلوماسية والتنموية.

**الفرع الثاني: تحديات ضبط الحدود والسيادة الوطنية**

تُعدّ مسألة ضبط الحدود من أبرز التحديات السيادية التي تواجه الدول في ظل التحولات السياسية السريعة، وتنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية العابرة للحدود. فالحدود لم تعد مجرد خطوط فاصلة جغرافية، بل تحوّلت إلى أماكن حيوية أمنية واقتصادية واجتماعية تتطلب إدارة دقيقة ومتوازنة بين حماية السيادة الوطنية وضمان الحقوق الإنسانية. وفي السياق الجزائري، تبرز هذه الإشكالية بشكل خاص نظرًا لطبيعة الحدود البرية الواسعة والمفتوحة، وتداخلها مع بؤر التوتر الإقليمي، مما جعل من ضبطها ضرورة إستراتيجية لضمان الأمن المجتمعي، ومواجهة التهديدات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة.

وبالاستناد إلى مداخلة سمير قيط في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي (جامعة قالمة، 2014)، ضمن محور "تحديات ضبط الحدود والسيادة الوطنية" قال: "إنّ ضعف التنسيق الحدودي بين الجزائر والدول المجاورة، خاصة في منطقة الساحل، ساهم في تحويل الحدود الجنوبية إلى ممرات مفتوحة للهجرة غير المنتظمة، مما يُهدد الأمن الوطني ويُربك السياسات السيادية في إدارة المجال الحدودي[21]".

وعليه فإن هذا القول أبرز كيف أن غياب آليات فعالة لضبط الحدود لا تعد فقط خللاً تقنيًا، بل تمثل تهديدًا مباشرًا للسيادة الوطنية، لأنها تساهم في تراجع قدرة الدولة على التحكم في التدفقات البشرية غير المنظمة. ويُشير أيضا إلى ضرورة تبني مقاربة أمنية إقليمية مشتركة، خاصة في ظل هشاشة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي.

وبالتالي مازلت تُواجه الجزائر صعوبات متزايدة في ضبط حدودها الجنوبية، حيث تُستخدم مسالك غير رسمية لعبور المهاجرين، مما يُشكل تهديدًا مباشرًا للسيادة الوطنية، وقد أكدت دراسة منشورة في مجلة القانون والمجتمع أن "غياب إستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة الهجرة هو الذي أضعف بشكل كبير من قدرة الدولة على التحكم في تدفقات الهجرة غير النظامية، وبالتالي شكل تهديدا واقعيا للأمن القومي الجزائري".

**الفرع الثالث : الهجرة غير الشرعية بين الرؤية الأمنية-الدبلوماسية وفكر الشهاوي: نحو مقاربة جزائرية متكاملة لحماية المجال الجغرافي وتعزيز المناعة المجتمعية**

**أ- من هو طارق عبد الحميد الشهاوي؟**

هو باحث مصري متخصص في قضايا الأمن القومي والهجرة غير النظامية، وله إسهامات فكرية في تحليل الظواهر العابرة للحدود من منظور استراتيجي .يُعرف بطرحه لمقاربة متكاملة تُوازن بين البُعد الأمني والدبلوماسي والإنساني، كما في كتابه *الهجرة غير الشرعية :رؤية مستقبلية* .تناول في أعماله العلاقة بين الهجرة والجريمة المنظمة، وأثر ضعف التنسيق الإقليمي على تفشي الظاهرة .يُعدّ من الأصوات التي دعت إلى بناء سياسات وطنية استباقية قائمة على الإنذار المبكر والتوعية المجتمعية.

**ب- رؤية الشهاوي للهجرة غير النظامية: نحو سياسة استباقية متعددة الأبعاد**

لقد رأى طارق عبد الحميد الشهاوي أن الهجرة غير النظامية ليست مجرد ظاهرة اجتماعية، بل تحدٍ استراتيجي يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد. لقد طرح رؤية تدمج بين الحزم الأمني والتنسيق الدبلوماسي، مع مراعاة البعد الإنساني والحقوقي. وتميز طرحه بالدعوة إلى تفعيل آليات الإنذار

المبكر، وتفكيك شبكات التهريب عبر التعاون الإقليمي، مع التركيز على التوعية المجتمعية كخط دفاع داخلي. كما شدد على ضرورة تجاوز الحلول الظرفية نحو سياسات وطنية استباقية ومستدامة. وعليه فإن هذا الطرح يُعد من أبرز الإسهامات في إعادة صياغة فهم الظاهرة ضمن إطار شمولي وعملي.

وبالاستناد إلى طرح طارق عبد الحميد الشهاوي الذي رأى بأن الهجرة غير الشرعية لا تُعد مجرد ظاهرة اجتماعية عابرة، بل هي تحدٍ مركب يُهدد بنية الدولة من حيث قدرتها على ضبط حدودها وصون سيادتها. ففي تحليله المستقبلي، يُبرز أن "دولًا مثل شمال إفريقيا تحولت إلى بؤر تصدير للمهاجرين غير الشرعيين، حيث يتم تكديسهم في انتظار لحظة الرحيل، في ظل غياب رقابة فعالة على الحدود وتنامي نشاط شبكات التهريب العابرة للقارات"[22]

وبناء على هذا الطرح فإننا أمام بنية أمنية هشة ومنظومة أمنية في مواجهة ديناميكيات الهجرة السرية، حيث تحولت الحدود من خطوط سيادية إلى مجالات رخوة تخترقها شبكات منظمة تستغل الثغرات القانونية واللوجستية. كما يُشير إلى أن غياب التنسيق الإقليمي وتراجع الاستثمار في تقنيات المراقبة هو الذي أسهم في تعميق الأزمة، وأضعف من قدرة الدولة على فرض سيادتها الفعلية على المجال الحدودي،وعليه إن هذا التحليل يُحفّز على التفكير في بناء منظومة أمنية متكاملة تشمل:

- تحديث البنية التحتية للمراقبة الحدودية.
- تعزيز التعاون الاستخباراتي مع دول الجوار.
- تطوير تشريعات تُجرّم التهريب وتُعزز الردع القانوني.
- إدماج البُعد التنموي في المناطق الحدودية للحد من قابلية السكان المحليين للانخراط في شبكات التهريب.

**ت- نحو مقاربة جزائرية متكاملة لحماية المجال الجغرافي وتعزيز المناعة المجتمعية:**

في ضوء الطرح المستقبلي الذي قدمه طارق عبد الحميد الشهاوي حول الهجرة غير الشرعية في كتابه " الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية "، تتضح الحاجة إلى تبني مقاربة متعددة الأبعاد لضبط الحدود وصون السيادة الوطنية. إذ لا يكفي الاعتماد على الإجراءات الأمنية التقليدية، بل يجب تطوير منظومة متكاملة تشمل تحديث تقنيات المراقبة الحدودية، وتفعيل التعاون الإقليمي مع دول الجوار، خاصة في مواجهة شبكات التهريب العابرة للقارات.

كما يُعد الاستثمار في المناطق الحدودية عاملًا حاسمًا للحد من قابلية السكان المحليين للانخراط في أنشطة غير قانونية، من خلال توفير فرص اقتصادية بديلة.وإعادة النظر في التشريعات الوطنية لتجريم التهريب وتعزيز الردع القانوني، إلى جانب إدماج البُعد الإنساني في التعامل مع المهاجرين، بما يضمن احترام الحقوق دون الإخلال بالأمن الوطني.

ومن بين البدائل العملية المقترحة هي:

**1- إنشاء وحدات تنسيق مشتركة بين الأجهزة الأمنية والدبلوماسية:**

رأى الشهاوي أن معالجة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تقتصر على البُعد الأمني الداخلي، بل يجب أن تُدمج ضمن رؤية دبلوماسية شاملة تُراعي العلاقات الثنائية والإقليمية. فالتنسيق بين الأجهزة الأمنية والدبلوماسية يُعدّ ضرورة لتفكيك شبكات التهريب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بإعادة المهاجرين وترحيلهم وفقًا للضوابط القانونية. كما يُسهم هذا التنسيق في تعزيز صورة الدولة خارجياً، ويُجنبها الانتقادات الحقوقية المرتبطة بالترحيل الجبري أو سوء المعاملة، وهو ما شدّد عليه الشهاوي في دعوته إلى "مأسسة التعاون بين الجهات السيادية لضمان فعالية الردع دون المساس بالالتزامات الإنسانية."

**2. تفعيل آليات الإنذار المبكر:**

أشار الشهاوي إلى أن أحد أوجه القصور في إدارة الهجرة غير الشرعية هو غياب منظومة إستشرافية قادرة على التنبؤ بموجات الهجرة قبل وقوعها. ويقترح في هذا السياق اعتماد آليات الإنذار المبكر التي تعتمد على تحليل المؤشرات الإقليمية، مثل النزاعات المسلحة، الأزمات الاقتصادية، أو التغيرات المناخية، والتي غالبًا ما تكون دوافع مباشرة للهجرة. هذه الآليات تُمكّن الدولة من التحرك الاستباقي، سواء عبر تعزيز الرقابة الحدودية أو التنسيق مع الدول المصدّرة للهجرة. ويُعد هذا التوجه جزءًا من ما وصفه الشهاوي بـ"التحول من رد الفعل إلى الفعل الاستباقي في إدارة الظاهرة."

**3- دعم برامج التوعية المجتمعية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية:**

أولى الشهاوي أهمية خاصة للبعد التوعوي في معالجة الظاهرة، معتبرًا أن "الهجرة غير الشرعية ليست فقط نتاجًا للفقر، بل أيضًا لغياب الوعي بالمخاطر القانونية والإنسانية التي تنطوي عليها". من هذا المنطلق، أوصى بإطلاق حملات توعية موجهة للشباب، خاصة في المناطق الريفية والحدودية، تُبرز واقع الهجرة السرية، وتُفكك الصور النمطية المرتبطة بـ"الحلم الأوروبي".

كما شدد على ضرورة إشراك المجتمع المدني، والمؤسسات التربوية، والإعلام المحلي في هذه الحملات، بما يُعزز مناعة المجتمع ضد الخطاب التهريبي ويُعيد بناء الثقة في البدائل الوطنية.

أخيرا إن هذه الحلول، المستلهمة من رؤية الشهاوي، تُشكل أساسًا لبناء سياسة وطنية فعالة تُوازن بين الحزم الأمني والبعد الإنساني، وتُعزز من قدرة الدولة على حماية حدودها دون الانغلاق أو الانعزال. ويُمكن ترجمة هذه الرؤية في السياق الجزائري، إلى مقاربة شاملة تُعزز التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية، بما يضمن معالجة الهجرة غير النظامية عبر أدوات أمنية ودبلوماسية متكاملة. كذلك تفعيل آليات الإنذار المبكر يُتيح للدولة استباق موجات الهجرة الناتجة عن الأزمات الإقليمية، خاصة في الساحل الإفريقي، مما يُعزز من جاهزية الحدود دون اللجوء إلى إجراءات انغلاقية. كما أن دعم برامج التوعية المجتمعية، خصوصًا في مناطق الهشاشة الاجتماعية كبعض ولايات الجنوب، يُسهم في تقويض الخطاب التهريبي ويُعيد بناء الثقة في البدائل الوطنية.

وعليه فإن هذه المقاربة هي التي ستُعزز من صورة الجزائر كدولة مسؤولة، تجمع بين الحزم والسيادة من جهة، والانفتاح الإنساني من جهة أخرى، بما ينسجم مع التزاماتها الإفريقية والدولية.

**الخاتمة:**

لقد أبرزت هذه الدراسة أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد تحدٍ اجتماعي أو اقتصادي، بل تحولت إلى قضية أمنية وإستراتيجية تتطلب مقاربة وطنية متعددة الأبعاد .

ومن خلال تحليل رؤية الشهاوي، تبيّن أن فعالية السياسات تكمن في قدرتها على الدمج بين الحزم الأمني، والتنسيق الدبلوماسي، والتوعية المجتمعية، ضمن إطار استباقي لا يرتكز فقط على رد الفعل.

وفي السياق الجزائري، يُمثل تبني رؤية الشهاوي تحولًا نوعيًا في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية، من مقاربة ظرفية إلى سياسة وطنية متماسكة ذات طابع استباقي. فالجزائر، بحكم موقعها الجغرافي كدولة عبور واستقبال، تواجه تحديات متزايدة على مستوى الحدود الجنوبية والشرقية، حيث تنشط شبكات التهريب والاتجار بالبشر في بيئات رخوة أمنياً.

إن اعتماد آليات التنسيق بين الأجهزة الأمنية والدبلوماسية سيُعزز من قدرة الدولة على ضبط المجال الجغرافي دون اللجوء إلى الانغلاق أو المقاربات القمعية. كما أن تفعيل منظومة الإنذار

المبكر يُمكّن الجزائر من استشراف التحولات الإقليمية، خاصة في الساحل الإفريقي، والتفاعل معها بمرونة وفعالية.

من جهة أخرى، فإن دعم برامج التوعية المجتمعية، خصوصًا في المناطق الحدودية والمهمّشة، سيُعيد بناء الثقة في البدائل المحلية ويُضعف من جاذبية خطاب الهجرة السرية. هذه الرؤية تُسهم في تحصين المجتمع داخليًا، وتُعزز من مكانة الجزائر كفاعل إقليمي مسؤول، قادر على الجمع بين الحزم والسيادة والانفتاح الإنساني.

**النتائج:**

1. الهجرة غير النظامية تُشكل مدخلاً للجريمة المنظمة، مما يُهدد الأمن المجتمعي ويُربك أجهزة الرقابة الحدودية.
2. ضعف التنسيق الإقليمي في إدارة الحدود يُسهم في تفشي الظاهرة ويُضعف من قدرة الدولة على ضبط المجال الجغرافي.
3. الرؤية الأمنية وحدها غير كافية، إذ يجب دمجها مع أدوات دبلوماسية وإنسانية لضمان فعالية الاستجابة.
4. غياب آليات الإنذار المبكر يُضعف من قدرة الدولة على استباق موجات الهجرة الناتجة عن الأزمات الإقليمية.
5. التوعية المجتمعية تُعدّ خط الدفاع الأول ضد خطاب التهريب، خاصة في المناطق الهشة اجتماعياً.
6. فكر الشهاوي يُقدم نموذجًا عمليًا يمكن تكييفه مع السياق الجزائري لبناء سياسة وطنية متكاملة ومستدامة.

**التوصيات:**

1. إنشاء وحدات تنسيق مشتركة بين الأجهزة الأمنية والدبلوماسية لضمان تبادل المعلومات وتوحيد الاستجابة.
2. تفعيل منظومة الإنذار المبكر عبر تحليل المؤشرات الإقليمية وتوظيف أدوات الاستشراف الاستراتيجي.
3. إطلاق حملات توعية محلية تستهدف الشباب في المناطق الحدودية والريفية، بالشراكة مع المجتمع المدني.

4. تعزيز التعاون الإقليمي مع دول الجوار لتوحيد قواعد البيانات وتنسيق التدخلات الميدانية.
5. إدماج البعد الحقوقي والإنساني في السياسات الوطنية لضمان التوازن بين الردع والالتزام الدولي.
6. إعادة صياغة الخطاب الرسمي حول الهجرة ليُبرز البدائل الوطنية ويُفكك الصور النمطية عن الهجرة كحل وحيد.

**الهوامش**

1 جيهان عبد السلام عباس، "الهجرة الأفريقية غير الشرعية: قراءة في الدوافع والآثار"، مركز فاروس، مصر، المجلد ...، العدد ...، 2024،ص 10

2 أسماء حسن، "الهجرة غير الشرعية الأفريقية: الدوافع والتأثيرات"، مركز شاف لتحليل الأزمات، مصر، المجلد ...، العدد ...، 2025، ص 7

*3Bourdieu, Pierre. La domination masculine. Éditions du Seuil, 1998.*

4 محمد عصام لعروسي، "محركات الهجرة وارتداداتها في شمال إفريقيا"، مركز أبعاد للدراسات، المغرب، المجلد 10، العدد 3، 2024، ص 12

5 مركز فاروس، *الهجرة الأفريقية غير الشرعية*، تقرير استراتيجي، 2024، ص 3

6 أسماء حسن، "الهجرة غير الشرعية الأفريقية: الدوافع والتأثيرات"، مركز شاف لتحليل الأزمات، مصر، المجلد 10، العدد 3، 2025، ص15

*7Ricoeur, Paul. L'imagination dans le discours et dans l'action. In: Du texte à l'action, Éditions du Seuil, 1986.*

**8** محمد بالراشد، "الهجرة وتقاطع الصور النمطية :محاولة في فهم ظاهرة الهجرة من منظور علم النفس الاجتماعي"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، العدد 68، 2020، ص 87.

9 عبد القادر بن عمار، الرمزية الثقافية للهجرة في شمال إفريقيا، دار الحكمة للنشر، الجزائر، طبعة 2022،

10 مجلة الدراسات الاجتماعية الجزائرية، "الهجرة غير النظامية في الساحل: تحليل سوسيولوجي"، الجزائر، المجلد ...، العدد 12، 2023، 12

11 **محمد عصام لعروسي**، "السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وفق التشريعات الجديدة"، مركز أبعاد للدراسات، المغرب، 2024

12 دواجي، الهاشمي، وسنوسي، لعنان .العمالة الوافدة إلى الجنوب الجزائري وأبعادها الاجتماعية والإنسانية .أطروحة دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري –قسنطينة 1، .2017متاحة على منصة أطروحات الجزائر.

*13 Fargues, Philippe. Migration and Border Management in North Africa. Washington, DC: Migration Policy Institute, 2017.*

14 المملكة المغربية .القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة .الجريدة الرسمية عدد 5176، بتاريخ 20 نوفمبر 2003.

*15 Republic of Rwanda. Law No. 57/2018 of 13/08/2018 on Immigration and Emigration in Rwanda. Kigali: Directorate General of Immigration and Emigration. Accessed August 2025. https://www.migration.gov.rw/laws*

*16 Federal Office for Migration and Refugees (BAMF), Labour Migration to Germany: Opportunities for Workers from Non-EU Countries, Nürnberg, 2022, accessed August 2025, https://www.bamf.de/EN/Themen/Migration/Arbeitsmigration/arbeitsmigration-node.html*

17 بن علجية، نادية. "قراءة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري"، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 3، 2024.

18 برناوي، أسماء؛ بلهاشمي، محمد؛ طيبي، الأمين. "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد 1، 2021.

19 عبد القادر خليفة. "مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية"، مجلة إنسانيات، 2015.

20 فول، مراد. "تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، 2017.

21 سمير قيط. "الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا نحو الجزائر"، الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، 2014.

22 طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)، ص. 112.